

إستعمال العقل عند نقاد الحديث
في قرائن الترجيح تصحيحاً وتضعيفاً
(دراسة تحليلية)

The use of reason when critics of hadith
in the weighting evidence corrected and weakened
An analytical study

د. فؤاد سيف الله جمشير

Dr. Fouad Saifullah Jamsheer

Foud.jamshed@univsul.edu.iq

07719703804



ملخص البحث

يبحث في المقدرة العالية التي تحلى بها علماء الحديث نقاد الأثر من التدبُّر والتفكُّر والنظر؛ لاستخراج الضوابط، وتقعيد القواعد للمحافظة على نقاهة الروايات، ولكي تبقى أحاديث النبي ﷺ غُضًّا طريًّا مدى العصور، وإنهم ما انفكُّوا أبدًا في البحث والسعي الحثيث لتحصيل أدق الضوابط، وأكثرها سلامة وإتقانًا، لا سيما فيما يتعلق بالعقل الفطري، والفتنة الجبليَّة بعيدًا عن التكلف والتمنطق !!

Research Summary:

It examines the high ability of the scholars of hadith and the critics of the narration of contemplation, reflection and consideration. To extract the controls, and to establish the rules for the conservative to preserve the purity of the narrations, and in order for the hadiths of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, to remain fresh and tender throughout the ages. cost and eloquence!!.

* * *



المقدمة

تشتمل على أهمية الموضوع، وسبب اختياري لهذا البحث، مع توطئة وهي عبارة عن تمهيد قدمته بين يدي البحث، ثم سبعة مقاصد تحوي كل مقصد ضابطاً من ضوابط العقل استعملها نقاد الحديث في قرائن الترجيح بين الأحاديث، ثم خاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها مع ذكر المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا الموضوع من جهتين:

الجهة الأولى: دور العقل وأهميته في الهيمنة على تصرفات الإنسان، فأغلب تصرفاتنا نابعة من عقولنا، ولعظمة العقل ومكانته العالية جعل الشارع العقل مناط التكليف، فلا تكليف دون عقل، فكان لابد من إلقاء الضوء على بعض استعمالات العقل عند المحدثين وإبرازه وإظهاره.
الجهة الثانية: تكمن أهمية الحديث بوصفه مصدراً ثانياً للتشريع الإسلامي بعد القرآن العظيم؛ فالحديث يفسر القرآن ويبينه، فعليه يعتمد في فهم وتفسير كثير من نصوص القرآن العظيم، فضلاً أن في الحديث معانٍ وأحكاماً جديدة استقل به عن القرآن.
فأردت أن أبين المقدرة العالية لنقاد الحديث في استخدامهم للعقل في أبهى صورته وأدقها، في وضع الضوابط المستمدة من صريح العقل في تصحيح وتضعيف الأحاديث، وأُفند في الوقت نفسه ما شاع عن المحدثين من أنهم لا يستعملون العقل في ضوابطهم وقواعدهم.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

الباعث الذي دفعني لاختيار هذا البحث أمران:

الأمر الأول: إبراز دور المحدثين في بناء صرح الإسلام العظيم من خلال وضع الضوابط، وتقعيد الأصول، الموافقة للعقل السليم.
الأمر الثاني: فهم مناهج المحدثين وطريقتهم في نقد الأحاديث وتعليلها، والحكم عليها.

توطئة:

استعمل المحدثون العقل كثيراً وفي مواطن عديدة، خلافاً لما شاعه عنهم خصومهم من أنهم



ما هم إلا زوامل للأخبار لا علم لهم بالعقليات!!
نعم، قد يوجد مثل هؤلاء في العصور المتأخرة - وهُم قلة بحمد الله تعالى - إذ جعلوا همهم
الرواية وجمع طرق دون الفقه والفهم للمتون!!
ولا يخفى لمن دقق النظر وتمعن فيه وتدبر، وجد جلياً أمامه واقعاً ملموساً أن رواة الحديث
ونقدته قديماً الذين أقامهم الله لحفظ السنة متلازمان، وكل واحد منهما مكمل للآخر، وأنهما
لا ينفكَّان المحمدية، لم يعتمدوا ضابطاً من ضوابط قبولهم للخبر أو رده إلا من خلال موافقته
للعقل والفهم الصحيح، وأن تقسيم العلوم الشرعية إلى علوم عقلية وعلوم نقلية غير دقيق البتة؛
فكلا العلمين متلازمان، وكل واحد منهما مكمل للآخر، وأنهما لا ينفكَّان، فلا عقل دون نقل،
ولا نقل دون عقل!!

فبنظرة سريعة في تراجم الرعيل الأول في القرون المفضلة بعد عصر الصحابة؛ يرى المنصف
جلياً أمامه ثلثة من الأولين جمعوا بين حمل الحديث وروايته، وبين فقه الحديث واستنباط
الأحكام الشرعية منه.

فمشيخة أهل المدينة - دار الهجرة، ومهبط الوحي -، في عهد التابعين المُسمَّون بالفقهاء
السبعة^(١)، كانوا تلاميذ الصحابة وقد انتهت إليهم الفتوى في زمانهم، فورثوا علم النبي ﷺ، وعلم
الصحابة وكانوا أفضل أهل زمانهم علماً وعقلاً وفهماً، وعليهم يدور أغلب أحاديث النبي ﷺ،
كما كانت تدور عليهم فتوى الأمة!!

وهم: سعيد بن المسيب (ت: ٩٣هـ)، وعروة بن الزبير (ت: ٩٤هـ)، وأبو بكر بن عبد الرحمن
بن حارث بن هشام (ت: ٩٤هـ)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت: ٩٨هـ) وخارجة
بن زيد، (ت: ٩٩هـ)، والقاسم بن محمد (ت: ١٠٦هـ)، وسليمان بن يسار (ت: ١٠٧هـ)^(٢).

(١) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين
القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ -
١٩٦٤م، ٢٣٩/٨.

(٢) تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم، (ضمن ثلاث رسائل حديثية للإمام النسائي)، أبو
عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، وعبد الكريم الوريكات، مكتبة
المنار - الزرقاء - الاردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨-١٩٨٧م، ص: ١٠٠-١٠١.



وجمعهم الناظم في قوله^(١):

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن العلم خارجة
فقل: هم عبید الله، عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجة
ولو خرجنا من المدينة ، وسألنا سائر الأمصار الإسلامية آنذاك: مكة، واليمامة، واليمن،
والعراق (البصرة والكوفة)، والشام، وخراسان، ومصر من فقهاءكم الذين تفرعون إليهم إذا نابتكم
ملمات الأمور وتستفتونهم في الحوادث في دينكم؟ فالجواب ما قاله عبد الرحمن بن زيد بن
أسلم، إذ قال: لما مات العبادلة - عبد الله بن العباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر،
وعبد الله بن عمرو: صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي، فصار فقيه أهل مكة: عطاء بن
أبي رباح، وفقه أهل اليمن: طاووس، وفقه أهل اليمامة: يحيى بن أبي كثير، وفقه أهل البصرة:
الحسن وفقه أهل الكوفة: إبراهيم النخعي، وفقه أهل الشام: مكحول، وفقه أهل خراسان:
عطاء الخراساني^(٢).

وكل هؤلاء كانوا هم أئمة الحديث ورؤاؤه، وروايتهم متكاثرة طافحة في دواوين السنة من
المسانيد، والجوامع، والمعاجم، والأجزاء الحديثية، والذي يستشرف ويتطلع في الكتب التي
جمعت فتاوى الصحابة والتابعين المصنفة على الأبواب الفقهية وهي على التوالي من حيث القدم
ثلاث موسوعات حديثية فقهية مرتبة كالآتي: مصنف عبد الرزاق بن همام الحميري الصنعاني
(ت: ٢١١ هـ)، وسنن سعيد بن منصور الجوزجاني (ت: ٢٢٧ هـ)، ومصنف أبو بكر بن أبي شيبة
العبسي (ت: ٢٣٥ هـ)، سنن هذه الكتب قد ملئت بفتاويهم الشرعية، واستنباطاتهم الفقهية.

ولو نظر المتأمل في الفترة التي تلت عصر كبار التابعين ممن جاءوا من بعدهم وهم
الأئمة المتبوعين الذين كان عليهم تدور فتوى الأمة وهم: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي
(ت: ١٥٧ هـ)، والسفيانين؛ الثوري (ت: ١٦١ هـ) وابن عيينة (ت: ١٩٨ هـ)، وحماد بن سلمة
(ت: ١٦٧ هـ)، والليث بن سعد (ت: ١٧٥ هـ)، ومالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ)، وابن المبارك
(ت: ١٨١ هـ)، والشافعي (ت: ٢٠٤ هـ)، وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)، وإسحاق بن

(١) نسب أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي هذه الايات لمحمد بن يوسف بن الحسين بن عبد الله الحلبي
المعروف بابن الأبيض الشهير بقاضى العسكر، ولد بحلب سنة ست وستين وخمسائة، وتوفى سنة أربع عشرة وستمائة.

ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض
الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة، الطبعة: الأولى، ٥١٣٢٤، ص: ٢٠٣.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، المحقق: صلاح بن
فتحى هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ١٠٤/٢٠.



راهوية (ت: ٢١١ هـ)، وأبو ثور إبراهيم بن خالد (ت: ٢١١ هـ)، ولحقهم ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)^(١).

فضلاً عن صاحب أصح كتاب حديثي ظهر على وجه البسيطة بعد كتاب الله المنزل، أعني صحيح الإمام البخاري.

إذ يصفه الحافظ ابن حجر - وهو الخبير به وبكتابه الصحيح- فيقول: (استخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة)^(٢)، فالمعروف عند العلماء أن فقه البخاري في تراجم أبوابه^(٣)، مما يؤكد على مقدرته العالية، وسعة علمه، وقوة استنباطه للأحكام منه.

فكل هؤلاء وغيرهم كثير أصبحوا أئمة لأنهم جمعوا بين الخيرين؛ إذ كانوا أئمة في الفقه، وعلماء في الحديث.

وحين ترجم الذهبي للإمام أبي حنيفة أورد قصته في تخيره أي العلوم أولى بالدراسة والتخصص وسأله عن عواقبها حتى جاء على ذكر الحديث وكتبته فقليل له: تجلس في المسجد، فيقرأ عليك الصبيان والأحداث، فتعقب الذهبي هذا المقال فقال: (بل كان يطلبه كبار العلماء (يعني الحديث)، بل لم يكن للفقهاء علم بعد القرآن سواه، ولا كانت قد دونت كتب الفقه أصلاً)^(٤).

(١) إذ كان فقيهاً صاحب مذهب مستقل وكتابه في التفسير، وكتابه المسمى (تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار)، يشهدنا له بالإمام في الحديث والفقه على حدٍ سواء.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ١/ ٨.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ١، ٢٤٣/١٣.

(٤) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٦/ ٣٩٦.



بعض الضوابط العقلية التي استخدمها المحدثون في ردّهم للحديث.

المقصد الأول: استعمالهم للتاريخ، في ولادة الرواة ووفياتهم :

اهتم المحدثون كثيراً بمعرفة طبقات الرواة^(١)، من خلال معرفة تاريخ مولدهم ووفياتهم، وكان الغاية منها إثبات صحة رواية الراوي عن شيخه؛ فبنظرة سريعة في تاريخ ولادة التلميذ ووفاته شيخه يتبين صدق الراوي من كذبه، فاستخدام التاريخ كان لاختبار ادعاء بعض من جهلوا حاله من الرواة، وليكتشفوا عن حال الرواة وإمكان روايتهم عن شيوخهم الذين يروون عنهم، فالتاريخ أحد الطرق المهمة في ذلك، قال سفيان الثوري: (لما استعمل الرواة الكذب؛ استعملنا لهم التاريخ)^(٢)، وكان حفص بن غياث، يقول: (إذا اهتمم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني: أحسبوا سنه، وسن من كتب عنه)^(٣). وقال حسان بن زيد: (لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه)^(٤). فمن يدعي سماعاً من أحد من المشايخ فلا بد له أن يثبت أولاً أنه قد عاصر ذلك الشيخ، وأن تاريخ ولادته موافق لحياة الشيخ، وأنه فعلاً قد سمع منه، ومن ثم إن لم يثبت لقاؤه به، أو أنه ولد بعد وفاته، أو أنه لم يدخل البلد الذي عاش فيه ذلك الشيخ؛ فهذه قرائن تحتف بروايته عن ذلك الشيخ فيشير الناقد بفهمه الثاقب أن هذا الراوي لم ير أو لم يسمع منه، ويكون ذلك بمنزلة الإقرار منه بأنه قد كذب في رواية تلك؛ فتسقط رواياته كلها فيحكم عليه حينئذ بأنه وضاع لا تحل الرواية عنه مطلقاً.

فالتاريخ فيصل في بيان الحقائق العلمية، ومخالفته إحدى الأمارات التي يستدل به النقاد في معرفة وضع الحديث.

فكم من راوٍ كذاب ادعى اللقاء ببعض المشايخ، أو الرواية عنهم فلما سئل عن مولده افتضح أمره؟

(١) علم الطبقات له فوائد أخرى إضافة إلى فوائده التي ذكرتها بشأن صدق الراوي من كذبه، فمن فوائده أيضاً: المؤلف والمختلف من الرواة، ومعرفة الأقران.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١/١٦٩.

(٣) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، ص: ١١٩.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان مكتبة المعارف - الرياض، ١/١٣١.

ولبيان ذلك نضرب بعض الأمثلة.

أورد الخطيب بسنده إلى عفير بن معدان الكلاعي ، قال: (قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح ، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، قلت له: من شيخنا هذا الصالح، سمه لنا نعرفه؟ ، قال: فقال خالد بن معدان ، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة ، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية ، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان في سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى إنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم)^(١).

وذكر قال الحاكم النيسابوري: (لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة)، ثم قال الحاكم: (وهذا النوع من المجروحين فيهم كثرة، ولقد لقيت أيام رحلتي منهم جماعة وأظهرت أحوالهم)^(٢).

فليس من المعقول أن يأتي رجل لا يُعرف عند علماء الحديث فيحدث عن راوٍ معروف النسب، والولادة، والوفاة عند العلماء، فيزعم أنه قد سمع منه، أو زعم أنه لقيه، فكان لا بد أن يقوم علماء الحديث بوضع قواعد وضوابط عقلية ليفضحوا مثل هؤلاء الكذابين على رؤوس الأشهاد.

المقصد الثاني: تضعيف الحديث إذا خالف الأحداث التاريخية الثابتة:

هناك أحداث تاريخية ثابتة مشهورة، مُجمَعٌ عليها بين أهل العلم، فحين يأتي راوٍ يخالف هذه الوقائع التاريخية الثابتة، يتصدى له جهابذة هذا الفن بالنقد والجرح مما يؤكد على درجة عالية من الدقة والتركيز في تمحيص الروايات، وتوظيف المعلومة التاريخية الثابتة في رد الأحاديث المخالفة لهذه الوقائع، وأن نقاد الحديث لم يكونوا يوماً من الأيام حمال أسفار فحسب، وإنما كانوا أقواماً قد عرکتهم التجربة العلمية الواسعة !!

ففي حديث أخرجه أحمد وغيره من طريق محمد بن فضال عن أبيه عن علقمة بن عبد الله عن أبيه قال: (نهى نبي الله ﷺ أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم، إلا من بأس)^(٣).

(١) الكفاية في علم الرواية، ص: ١١٩.

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الاسكندرية، ص: ٦١.

(٣) مسند أحمد ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -



نقل البخاري عن شيخه سليمان بن حرب أنه علل هذا الحديث بمخالفته للوقائع التاريخية؛ إذ قال: (وإنما ضرب السكة حجاج بن يوسف لم يكن في عهد النبي ﷺ) (١).
فالسكة في الحديث المراد منه الدينار المضروبة، وسمي سكة لأنه طبع بالحديده المعلمة له (٢).

فالدارهم المضروبة لم يكن في زمن النبي صلى الله وسلم، والأصح أن عبد الملك بن مروان هو أول من ضرب السكة في الإسلام، ثم نقش الحجاج فيها قل هو الله أحد (٣).
وروي من حديث أنس مرفوعاً أنه قال: (من أقر بالخراج وهو قادر على ألا يقرب به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً) (٤).

قال الإمام أحمد: (هذا حديث منكر.... إنما كان الخراج على عهد عمر) (٥)، أي أن هذا الحديث مخالف للوقائع التاريخية، فلم يكن في عهد النبي ﷺ شيء يسمى بالخراج، وأن عمر رضي الله عنه هو الذي وضع الخراج على أرض السواد ولم يقسمها بين الغانمين، وكذلك غيرها من أراضي العنوة (٦).

٢٠٠١ م، برقم: (١٥٤٥٧)، ١٩٦٦/٢٤.

(١) التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ - ١٩٧٧/١٤٥، والعلل لابن أبي حاتم، ٦/٦٤٦.

(٢) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، ٩/٣١٩.

(٣) العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر عبد الرحمن بن بن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ٣/٥٧.

(٤) الخراج، أبو زكرياء يحيى بن آدم بن سليمان القرشي بالولاء، الكوفي الأحول، المطبعة السلفية ومكاتبها، الطبعة: الثانية، ٥١٣٨٤، ص: ٥١.

(٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الدار العلمية - الهند، ص: ٢٨٠.

(٦) ينظر: الاستخراج لأحكام الخراج، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص: ١٦.

المقصد الثالث: تمييز رواية الراوي من خلال جمع طرق الحديث لمعرفة من أخطأ في السند.

من الطرق المهمة في معرفة علل الحديث والتي ابتكرها علماء الحديث من واقع ما حصلوه من الأسانيد والطرق الكثيرة للحديث الواحد وذلك من خلال رحلاتهم الكثيرة المتنوعة في بلدان العالم الإسلامي مترامي الأطراف فجمعهم أكبر قدر ممكن من الأسانيد في الباب الواحد، توصلوا إلى أن الطريقة المثالية والناجعة، هي: جمع الأسانيد المتفرقة والطرق الكثيرة للحديث الواحد وضم النظر إلى نظيره كما يقول الخطيب^(١)، فيتضح بذلك جلياً من خلال هذا البحث المضني، والجمع الجلل من الذي أصاب في الحديث، ومن أخطأ رفعاً ووقفاً، وصلاً وإرسالاً، صحة وضعفاً، فكان الناقد من الجهابذة يحفظ كل أحاديث الرواة، من خلال تلاميذ الشيوخ الملازمين والمحيطين به إحاطة السوار بالمعصم، وكان لبعض هؤلاء نسخٌ وصحائفٌ بأحاديثهم التي حدثوا بها، لاسيما المكثرين منهم؛ إذ يستطيع الناقد من خلال هذا الإحصاء الدقيق لحديث كل شيخ في معرفة أخطاء الرواة، فعلى سبيل المثال: قال علي بن المديني: (كتبنا عن أبي معاوية عن الأعمش ألفاً وخمس مائة حديث، وكان عند جرير ألف ومائتا حديث عن الأعمش، وكان عند الأعمش ما لم يكن عند أبي معاوية أربع مائة ونيف وخمسون حديثاً)^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن أبي نعيم الفضل بن دكين فقال ثقة، كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظاً جيداً كان يحزر حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة حديث، وحديث مسعر نحو خمسمائة)^(٣).

وهذه الطريقة أجمع عليها نقاد الحديث يقول الإمام أحمد: (الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفسر بعضه بعضاً)^(٤)، وقال علي بن المديني: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/ ٢٩٥.

(٢) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ٣/ ١٣٤.

(٣) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدرآباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م، ٦٧/٧.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ٢١٢.



يتبين خطؤه^(١)، وقال أبو حاتم الرازي: (لو لم يكتب الحديث من ستين وجهاً، ما عقلناه)^(٢).
ويقول يحيى بن معين: (لو لم نكتب الشيء من ثلاثين وجهاً ما عقلناه)^(٣).

جاء يحيى بن معين إلى موسى بن إسماعيل المنقري ليسمع رواية لحماذ بن سلمة، فقال له موسى: (ألم تسمع هذه الكتب من أحد؟! قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر! فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماذ بن سلمة كان يُخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماذ نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافه، علمت أن الخطأ منه لا من حماذ، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه)^(٤).

فهنا لم يكتفِ ابن معين بسند أو سنيين أو ثلاثة أو أكثر، وإنما أراد أن يحصيهم ليتبين من المخطئ في الرواية.

وقال أبو زرعة الرازي: (نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، وفي غير مصر، ما أعلم أنني رأيت له حديثاً لا أصل له)^(٥).

إذاً لا سبيل إلى معرفة علة الحديث إلا من خلال جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته والعبارة بمكانتهم من الحفاظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط^(٦)، وهذا لا يتأتى إلا لمن له عقلٌ راجح وفطنةٌ وحكمة، بالإضافة لملكة علمية متعددة الجوانب، كثيرة العناصر، تمتاز بالتكامل المعرفي.

ومن خلال ما مضى من جمع الطرق للحديث الواحد، وكذلك لا يجوز أن يؤخذ نصٌ في سندٍ ما، ويُطرح نظيره في نفس الباب، فلا بد أن تجمع ألفاظ المُتون كما تجمع الأسانيد، لقبول ما ثبت، وطرح ما لم يثبت، وهذا ما يسمى جمعاً استقصائياً استقرائياً ودراسته دراسة حديثة نقدية كما مر آنفاً فتظهر نتائج دقيقة ومثمرة!!

(١) المختصر النصح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المهلب بن أبي صفرة التميمي المالكي الأندلسي، أحمد بن فارس السُّلوم، دار التوحيد، دار أهل السنة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ١/١٢٤.

(٢) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، المحقق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م، ١/٤٠٩.

(٣) التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ٢٧١/٤٠.

(٤) المجروحين من المحدثين، ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٣٤/١.

(٥) الجرح والتعديل، ١/٣٣٥.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/٢٩٥.

المقصد الرابع: تقديم حفظ الكتاب على حفظ الصدر:

لا شك أن الكتابة مما أنعم الله تعالى بها على البشرية جمعاء، ولكن خص بها أمة الاسلام بمزية زائدة لم يشاركهم بها أحد، فأكثر المفسرين على أن أول ما نزل من القرآن: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) ^(١)، إلى قوله تعالى: (مَا لَمْ يَعْلَمْ)، فورد عن مجاهد بن جبر أنه قال: أول ما نزل من القرآن: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) وزاد عبدالرحمن بن مهدي: و(ن وَالْقَلَمِ) ، وعن قتادة بن دعامة أنه قرأ: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)، حتى بلغ (عَلَّمَ بِالْقَلَمِ)، قال: القلم: نعمة من الله عظيمة، لولا ذلك لم يقيم، ولم يصلح عيش ^(٢).

وقال تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) ^(٣)، بتقديم الفعل اقرأ؛ لأنه أوقع على السامع فكان الأمر بالقراءة أهم ^(٤).

والإنسان أخرجه الله تعالى من بطن أمه لا يعلم شيئاً من القراءة والكتابة، فجعل له السمع والبصر والفؤاد، ويسر له أسباب العلم، فعلمه القرآن، وعلمه الحكمة، وعلمه بالقلم ليكتب الذي به تحفظ العلوم، وتضبط الحقوق ^(٥).

فلولا التصانيف المتقدمة في حفظ علوم الشريعة لما عُرفَ هذه العلوم اليوم بالكلية، فقيدوا العلوم وصنفوا التصانيف ونقلوا كلام الأئمة المتقدمين من خلال حفظ الصدور، وحفظ الكتاب، فالسلف الصالح مع سعة علمهم، وكثرة حفظهم، كانوا يأمرن بالكتابة والحفظ معاً وحثوا طلاب الحديث على الكتابة، فهذا هو علي ابن المديني إمام العلل، يقول: (قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لا تحدثني إلا من كتاب) ^(٦). ولما سئل عبدالله بن المبارك عن كتابة الحديث، قال: (لولا الكتاب ما حفظنا) ^(٧)، وكذلك قال أحمد لما قال له إسحاق الكوسج، لو لم نكتب العلم

(١) سورة العلق، الآية: ١.

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٢٤/٥١٩.

(٣) سورة العلق، الآية: ١.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ، ٣/١.

(٥) نظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص: ٩٣٠.

(٦) العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م، ٥٣/١.

(٧) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهزمري

تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، دار الذخائر، الطبعة: الأولى، ٢٠١٦ م، ص: ٣٨٧.



لذهب، فقال: (لولا كتابته، أي شيء كنا نحن؟) (١).

قلتُ: الكتابة من أهم وسائل ضبط النصوص، وبدونها لوقع كثير من المحدثين في الوهم، والخطأ، والنسيان، وهذا ما انتبه له علماء الحديث قديماً، فاشتروا لصحة الرواية أن تكون سماعاً من الكتب تُروى من صحيفة قد قرأ على الشيوخ، فأقل مراتبها أن تكون مُقابلة بأصل صحيح، ولا بُدَّ أن يكون الكتاب بخط الشيخ، أو مَقْرُوءاً عليه، أو على مَنْ قرأ عليه، إلى أن يصل إلى أحد الصحابة ممن يروى عن النبي ﷺ، وبخلافه تكون الصحيفة غير معتمدة (٢).

فإذا اختلف راويان فأكثر على شيخ، يُنظر فيمن كان يكتب عنه، فمن وجدوه يكتب وغيره لا يكتب، كان له الغلبة، فإن الحفظ المجرّد يخون؛ فانتبه علماء الحديث لهذه الجزئية فاعتنوا كثيراً بالمقابلة ومعارضة بين النسخ، وهذا يكون بعد جمع الأصول المسموعة على المشايخ في مجلس الإملاء، فإنه لا غنى عن مقابلة الإملاء!!

وقد حدث قوم من حفظهم، وحدث أقوام من كتبهم، فمن خلال دراسة أحاديث الرواة وجد علماء الحديث أنه من خلال النظرة الثاقبة والتمحيص المستمر لحال الرواة توصلوا إلى أن الذين حدثوا من الكتب كانوا أتقن حديثاً، وأضبط عند الاختلاف فقدّموهم وميزوهم على أقرانهم (٣).
فخم الإمام أحمد من شأن عبد الله بن المبارك وكان يُعده أطلب أهل زمانه للعلم وكان يقول: (ما كان أقل سقطاً من ابن المبارك، كان رجلاً يحدث من كتابه، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كثير شيء وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان له سقط) (٤).

ومحمد بن جعفر، المعروف بغندر، وقد لازمه شعبة بن الحجاج عشرين سنة لم يكتب عن أحدٍ غيره شيئاً، وكان كلما كتب عنه شيئاً عرضه عليه حتى يضبط كتابه (٥).

(١) تقييد العلم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، إحياء السنة النبوية - بيروت، ص: ١١٥.

(٢) ينظر: مقدمة كتاب التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق محمد الدباسي ومحمود النحال، ٤٩/١.

(٣) تقييد العلم، ص: ١١٥، وينظر: كلام العلماء في التمييز بين أبي عوانة أثبت أو شريك، وأبي عوانة وهشيم، وحفص بن غياث وأقرانه، المعرفة والتاريخ، ٢/١٦٨-٢، ٦٤٧-٦٤٦/١٢٩.

(٤) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف، المحقق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ١٩٧/٢.

(٥) المصدر نفسه، ٢٠١/٢.

ويحيى بن معين يعدُّه من أصح الناس كتاباً^(١).
ولهذه الخاصية جعله ميزاناً يتحاكمون إليه إذا اختلفوا في حديث شعبة بن الحجاج قال عبد الله بن المبارك: (إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكماً فيما بينهم)^(٢).
وها هو يونس بن يزيد الأيلي، وقد صحَّب الزهري أربع عشرة سنة، وهو صحح كتاب كما يقول ابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي^(٣).
قال ابن المبارك: (ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر إلا ما كان من يونس، فإنه كتب الكتب على الوجه)^(٤).
وقال أحمد: (ما أحد أعلم بحديثه يعني الزهري من معمر إلا ما كان من يونس الأيلي فإنه كتب كل شيء هناك)^(٥).
علمًا أن مالكا ومعمراً مقدمان في الزهري لكن قُدم يونس لكتابة حديث الزهري على الوجه.
المقصد الخامس: سلوك الراوي مسلك الجادة (أخذ طريق المجرَّة)، (سلك المَحجَّة)، (لَزِمَ الطريق).

طريق المَجرة: هي طريقة يسلكها الرواة من خلال وجود سند مشهور عند الرواة، نحو: رواية سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، ورواية الزهري عن نافع عن ابن عمر، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وهكذا.
فهذه الأسانيد مطروقة يكثر دورانها على ألسنة الرواة، فيسهل حفظه؛ إذ تشد أذهان المستمع إليها، والنفوس مجبولة ومطبوعة على استحضار الأسماء المشتهرة.
فعند نقاد الحديث إذا روى ثقتان حديثين، أحدهما: رواه على المعتاد، فتأتي به على الجادة والاستقامة فلزِمَ الطريق، وأما الآخر: فخالفه فرواه على غير المعتاد فخالف الطريق.

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩، ٤/٢٤٥، وتهذيب الكمال، ٧/٢٥٠.

(٢) الجرح والتعديل، ٧/٢٢١.

(٣) المصدر نفسه، ٩/٢٤٨.

(٤) تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ٤/٧٤٤، ٣٠٤.

(٥) تهذيب الكمال، ٣٢/٥٤٤.



فالمنطق والعادة تقتضي أن نختار الطريق السالك المعروف على الاستقامة ونتجنب ما سواه !!

لكن نقاد الحديث وحفاظه لنضج تفكيرهم، وكمال عقولهم وسلامته، قضوا لعشرات، بل لمئات من الأحاديث الطريق الخارج به عن المعتاد؛ وحجتهم أن الحافظ المتقن من زيادة إتقانه، وحفظه القوي للسند؛ قد مايز بين الأسانيد فلم يات بالسند المطروق المشهور وهذا لفرط تيقظه، ومزيد تفتنه فنقاد صوبوا ما كان مخالفاً لجادة^(١)؛ ويعد ذلك قرينة على حفظ الراوي وإتقانه، مما يدل على أن نقاد الحديث استعملوا العقل في أبهى وأجلى صورته، فسلوك غير الجادة دال على مزيد حفظ، لا على الخطأ فتأمل !!

قال الإمام أحمد بن حنبل: (أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر وأهل البصرة يقولون: ثابت، عن أنس يحيلون عليهما)^(٢)، أي يلجأون إلى الأسانيد المشهورة المطروقة لكثرة ما يجري على سنتهم فيسلكون بها الجادة فيخطئون. قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه).

قال أبي: (ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سيعة الضبعي، عن رجل حدثه عن النبي ﷺ مرسل، قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذاك لزم الطريق)^(٣). يعني أن المبارك بن فضالة، رواه عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ، مرفوعاً فسلك الجادة فأخطأ، في حين أن حماداً رواه عن ثابت عن غير أنس مرسلًا فلم يسلك الجادة فأصاب !!
وحيث ذكر الحاكم النيسابوري أنواع العلل ذكر في الجنس التاسع من علل الحديث؛ قال: حدثني المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة، قال: (سبحانك، اللهم تبارك اسمك، وتعالى جدك).

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، ٢١٥/١.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ٢/٣٠٦.

(٣) العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريس، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م / ٥٧/٦٥٧.

وقال الحاكم: (لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه)^(١)، يعني المنذر بن عبد الله أخطأ فرواه عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر فسلك طريق المجرة، في حين الصحيح أن الحديث من طريق عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن عمه الماجشون بن أبي سلمة، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب^(٢).

المقصد السادس: المخالفة.

المخالفة لغة: الخاء، والياء، والفاء أصل واحد يدل على اختلاف، ويقال: الناس أخْيَافٌ، أي مختلفون^(٣)، على حالاتٍ شتى^(٤)، أي: لا يَسْتَوُونَ^(٥). وتخالف الأمران واختلفاً أي لم يتساوا فهما خِلْفَانِ^(٦).

والخِلاف: المُضادة له وقد خالفه مُخَالَفةً وَخِلَافاً^(٧).

وإصطلاحاً: الخلاف: منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل^(٨).

(١) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص: ١١٨.

(٢) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، باب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم: (٧٧١)، ٥٤/١.

(٣) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٢٣٤/٢.

(٤) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٣١٢/٣.

(٥) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، ٢٤١/٧.

(٦) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٣٧١/٣.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٣٧١/٣.

(٨) كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص: ١٠.



قال الدكتور ماهر الفحل: (ما اختلف الرواة فيه سنداً أو متناً)^(١).
قلت: أو تكون المخالفة في كليهما أعني سنداً و متناً.
فالراوي مهما كان ثقةً، و متقناً فإن خالف حديثه أحاديث الثقات فشدَّ عنهم ، لم يُعتدَّ بروايته
فيردُّ حديثه، و يقدم قول الجمهور عليه إلا بقريئة راجحة.
فها هو ذا إمام الدنيا يحيى بن سعيد بن فروخ القطان ، وكان من سادات أهل زمانه حفظاً،
وفهماً، وفضلاً، وعلماً، والذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، و أمعن في البحث عن
الثقات، وترك الضعفاء كما قال أبو بكر بن منجويه^(٢)، و إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة، قال
ابن المديني: (ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد القطان)^(٣)، وقال أحمد: (ما رأيت
عيناى مثله)^(٤).

ورغم كل ما قيل فيه من مدح وثناء جميل إلا أنه لم يسلم من النقاد و جهابذة هذا الفن بحجة
أنه إمام في هذا الشأن ، وأنه قد جاوز القنطرة !!
بل تعاملوا مع أحاديثه بالتفحص ، و التَّدبُّر و التفتيش عن أخطائه إن وُجدَ ؛ مما يدل دلالة قاطعة
على أن نقاد هذا الشأن و أئمتهم لم ينفكوا عن تدبُّر النصوص ، و تدقق النظر و الإمعان فيها سنداً و متناً
لكي تظهر لهم العلة واضحة جلية لا شائبة فيها.
قال أحمد بن حنبل: (ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد، و لقد أخطأ في أحاديث.
ثم قال: و من يعرى من الخطأ و التصحيف؟)^(٥)
و الضوابط العقلية مرساةً عملياً نقاد الأثر و لم يتركوها في إطارها النظري، فدعني أعطي مثلاً
عملياً على ذلك:

(١) أثر اختلاف الأسانيد و المتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام
النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ص: ١٠.

(٢) رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويه، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة
- بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧/١٤٠٧، ص: ٣٣٩.

(٣) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد
معرو، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ١٦/٢٠٣.

(٤) المصدر نفسه، ١٦/٢٠٣.

(٥) تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف
بابن شاهين، المحقق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤، ص: ٢٥٩.



روى أبو داود سليمان بن داود الطيالسي^(١)، وعبد الله بن إدريس^(٢)، وأبو أسامة^(٣)، ويزيد بن هارون^(٤)، وأبو الوليد^(٥)، ووهب بن جرير^(٦)، وأدم بن أبي إياس^(٧)، عن شعبة والمعنى واحد، قال: أخبرني عمرو بن مرة، سمع عبد الله بن سلمة، يحدث عن صفوان بن عسال المرادي، أن رجلين من أهل الكتاب قال أحدهما لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي فقال: لا يسمعن هذا فيصير له أربعة أعين، فأتياه فسألاه عن تسع آيات بينات فقال النبي ﷺ: (لا تشركوا بالله شيئاً،...، وعليكم خاصة يهود أن لا تعدوا في السبت)، فقبلا يديه ورجليه وقالوا: نشهد أنك نبي قال: (فما يمنعكما من اتباعي؟)، فقالا: إن داود دعا أن لا يزال في ذريته نبي وأنا نخشى إن تبعناك أن يقتلنا اليهود.

فكل هؤلاء رووا الحديث وفيه أن هذين رجلين من أهل اليهود قالوا: (نشهد أنك نبي)، فشهدا له بالنبوة دون الرسالة.

ورواه الطحاوي بسنده إلى يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة، وفيه (فقالا: نشهد أنك رسول الله).

(١) مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، برقم: (١٢٦٠)، ٤٨٣/٢، وسنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاک، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م، برقم: (٢٧٣٣)، ٣٧٤/٤.

(٢) سنن الترمذي، برقم: (٢٧٣٣)، ٣٧٤/٤، والسنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، برقم: (٣٥٢٧)، ٤٤٩/٣، برقم: (٨٦٠٢)، ٤٣/٨، شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م، برقم: (٦٤)، ٥٧/١.

(٣) سنن الترمذي، برقم: (٢٧٣٣)، ٣٧٤/٤.

(٤) المصدر نفسه، برقم: (٣١٤٤)، ١٥٧/٤.

(٥) سنن الترمذي، برقم: (٣١٤٤)، ١٥٧/٥، والآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاک بن مخلد الشيباني، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراجحة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١، برقم: (٢٤٦٥)، ٤١٤/٤، ومشكل الآثار، برقم: (٦٥)، ٥٨/١.

(٦) المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، برقم: (٢٠)، ٣٧٤/٤.

(٧) المصدر نفسه، برقم: (٢٠)، ٣٧٤/٤.



قال أبو جعفر الطحاوي: (هذا الحرف: نشهد أنك رسول الله، لم يقله أحد في هذا الحديث من أصحاب شعبة إلا يحيى بن سعيد)^(١).

وقال الإمام أحمد: (خالف يحيى بن سعيد غير واحد. فقالوا: نشهد أنك نبي. وقال (أحمد): لو قالوا: نشهد أنك رسول الله كانا قد أسلمنا؛ ولكن يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحاً)^(٢).

فأخذ الإمام أحمد على يحيى بن سعيد- وهو شيخه- مخالفته لبقية الرواة فنقده من حيث المتن؛ فليس من المعقول أن هذين اليهوديين أقرّا له بالنبوة، ثم نطقا بالشهادة لنبي ﷺ، ثم يطلب منهما اتّباعه!!

فبمجرد الشهادة له أنه رسول الله فهذا هو الإسلام، لكن اليهوديين أقرّا له بالنبوة، ولم يُقرّا له أنه أرسل للناس كافة، بل زعما أنه مبعثٌ الى العرب خاصة، لا إلى بني إسرائيل لأجل ذلك قال لهما النبي ﷺ: (فما يمنعكما من اتباعي؟).

بل أن في صدر الحديث أنهما كانا مقران بنبوة محمد ﷺ قبل أن يحضرا أمامه. وكما أن اليهودي ابن الصياد في المدينة يقول له رسول الله ﷺ: (أتشهد أني رسول الله)، فينظر للرسول ﷺ ثم يقول: (أشهد أنك رسول الأميين)^(٣)، يعني أنك رسول العرب دون اليهود؛ وهذا المفهوم بقي في اليهود إلى أن أصبح هناك طائفة من اليهود وهم: العيسوية، وهم أصحاب أبي عيسى الأصبهاني، زعموا أن محمداً ﷺ نبي صادق وأنه أرسل إلى قومه، ولم يرسل بتبديل شريعة موسى^(٤).

المقصد السابع: الرواة على مراتب متباينة، ومنازل مختلفة.

من الطبيعي أن تتفاوت وتتباين مراتب الناس في كل شيء، فقدرات الناس وظروفهم الاجتماعية، والجسمانية، والعقلية، والنفسية، والفكرية وغيرها كل ذلك الحاصلة بينهم تؤدي بالضرورة إلى هذا التباين والأختلاف.

(١) شرح مشكل الآثار، برقم: (٦٤)، ٥٧/١.

(٢) العلل ومعرفة الرجال، ٨٣/٣.

(٣) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ، برقم: (١٣٥٤)، ٩٣/٢، برقم: (٢٩٣٠)، ٢٢٤٤/٤.

(٤) ينظر: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، المحقق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ص: ١٨٩.



وما يهمننا في هذا المقام بيان مراتب الرواة مع مشايخهم توثيقاً وتضعيفاً؛ فمنهم الثبت الحافظ المتقن في شيوخ، وهو دون هذه المرتبة في شيوخ آخرين، فانتبه نقاد الحديث لهذا التفاضل والتباين، فلم يكتفوا بالحكم المطلق دون تقييد، أو اعتمدوا الحكم الإجمالي دون توضيح وتفصيل، مما يؤكد على رجحان عقولهم وأنهم ينظرون نظرة شاملة تامة للراوي ومروياته على حد سواء، وليست نظرة قاصرة محصورة في شيخ أو بعض شيوخه دون آخرين. فلو أخذنا مثلاً لمن هو كان من أوثق الناس في شيخ من شيوخه إلا أنه في غيره مضطرب لا يحفظه حفظاً جيداً.

فها هو ذا أبو معاوية الضرير محمد بن خازم الكوفي، الثقة في الأعمش، مضطرب في غيره، وقد لازم الأعمش عشرين سنة^(١)، قال شعبة بن الحجاج: (هذا صاحب الأعمش فاعرفوه)^(٢). وحين سئل يحيى بن معين عن أثبت أصحاب الأعمش، قال: بعد سفيان وشعبة: أبو معاوية الضرير^(٣)، وسئل أيضاً فقيل: أبو معاوية أحب إليك في الأعمش أو وكيع، فقال: أبو معاوية أعلم به، وقال أيضاً: أبو معاوية أثبت من جرير في الأعمش، وروى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر أحاديث مناكير^(٤).

فبين أن أبا معاوية ثقة في الأعمش لكنه ضعيف في غيره، ولم يحكم حكماً إجمالياً دون تفصيل.

وقال أحمد بن حنبل: (أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً)^(٥).

وقال أبو حاتم: (أثبت الناس في الأعمش سفيان، ثم أبو معاوية، ومعتز بن سليمان أحب إلي من أبي معاوية يعني: في غير حديث الأعمش)^(٦).

(١) ينظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية - دمشق، ص: ٣٠٣.

(٢) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م: ١/٣٢٨.

(٣) الجرح والتعديل: ٢٤٨/٧.

(٤) التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩، ٣/٣٩٤.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، ٣٧٨/١.

(٦) الجرح والتعديل: ٢٤٨/٧.



وقال ابن خراش: (أبو معاوية الضيرير صدوق، وهو في الأعمش ثقة، وفي غير الأعمش فيه اضطراب)^(١).

مثالاً آخر: في راوٍ ضعيفٍ إلا في روايته عن شيخ من شيوخه فهو صحيح الحديث عنه لملازمته الشديدة له، وهو هشام بن سعد مولى لآل أبي لهب، أبو عبّاد، إذ روى عن زيد بن أسلم وكان يسمى يتيماً زيد بن أسلم، لكثرة ملازمته له، وأكثر عنه الرواية، وكان بصيراً بحديثه^(٢)، ولكنه ضعيف في غير زيد، لذا قال أبو داود السجستاني هو: (أثبت الناس في زيد بن أسلم)^(٣). فجعله أبو داود من أثبت الناس في زيد بن أسلم، في حين أن علماء الجرح والتعديل ضعفه ولم يرتضه.

فكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه^(٤)، وكان أحمد بن حنبل لا يرتضيه، وقال: (ليس بمحكم الحديث)^(٥).

وكذا ضعفه يحيى بن معين في رواية عنه^(٦).

وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث يُستضعف)^(٧)، وغيرهم كثير.

فالعلماء لم يحكموا عليه مجملاً دون تفصيل، فقد يكون الراوي ثقة في شيوخ، وضعيف في آخرين والعكس. مما يؤكد على إنصاف نقاد أهل الحديث، ولجوئهم بفطرتهم السليمة للعقل الضروري.

* * *

(١) تاريخ بغداد، ٣/١٣٤.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، ٤/٢٩٨.

(٣) تهذيب الكمال، ٣٠/٢٨٠.

(٤) العلل ومعرفة الرجال، ٢/٥٠٧.

(٥) الجرح والتعديل: ٩/٦١.

(٦) المصدر نفسه: ٩/٦١.

(٧) الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ٥١٤٠٨، ص: ٤٤٥.

الخاتمة

من خلال هذا الاستعراض الموجز والسريع لبعض القواعد والضوابط التي استعمالها جهابذة والنقاد الحديث للعقل في تصحيحهم وتضعيفهم للروايات، يمكن ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها :

- الرعيل الأول من العلماء في عصر التابعين جُلُّهم كانوا يجمعون بين حفظ الروايات والتفقه في الحديث (الفقهاء السبعة أنموذجًا).

- سائر الأئمة المتبوعين مثل مالك بن أنس، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي، والشافعي، وابن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم كثير كانوا أئمة في الفقه يتبعهم الناس، ولهم مدونات حديثة مسندة.

- العقل هو المصدر الأساسي في تععيد القواعد، وتأصيل الأصول عند نقاد المحدثين. وقد مرر معنا عدة ضوابط يشهد لهذا.

- عدم صحة ما قيل عن المحدثين من أنهم ما هم إلا زوامل للأخبار لا علم عندهم بالعقليات، وأن هذا المقال عارٍ عن الصحة.

- عدم دقة تقسيم العلوم إلى نقلية وعقلية، فلا نقل دون عقل، ولا عقل دون نقل في فهم أحكام الشرعية.

- أئمة الدين والفقه ما نالوا هذه المنزلة العالية إلا من خلال جمعهم بين الحديث والفقه.

* * *



المصادر والمراجع

- القرآن العظيم.
١. أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
 ٢. الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١.
 ٣. الاستخراج لأحكام الخراج، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
 ٤. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
 ٥. التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ هـ.
 ٦. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية - دمشق.
 ٧. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
 ٨. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
 ٩. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، أبو بكر أحمد بن أبي



خيثمة، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٠. التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ٥١٣٩٩.

١١. تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم، (ضمن ثلاث رسائل حديثة للإمام النسائي)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، وعبد الكريم الوريكات، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

١٢. تقييد العلم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، إحياء السنة النبوية - بيروت.

١٣. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلائي المالكي، المحقق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٤. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ.

١٥. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.

١٦. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٧. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٨. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.



١٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان مكتبة المعارف - الرياض.
٢٠. الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: إبراهيم النحاس، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٢١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٢٢. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
٢٣. الخراج، أبو زكرياء يحيى بن آدم بن سليمان القرشي بالولاء، الكوفي الأحول، المطبعة السلفية ومكبتها، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤.
٢٤. رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويه، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٢٥. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.
٢٦. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٧. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٨. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، المحقق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
٢٩. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة:



الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٣٠. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت .

٣١. الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ٥١٤٠٨.

٣٢. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريس، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٣٣. العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١١ م.

٣٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٣٥. فتح العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن بن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٣٦. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤ هـ.

٣٧. قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٨. المجروحين من المحدثين، ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.



٣٩. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٠. المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المهلب بن أبي صفرة التميمي المالكي الأندلسي، أحمد بن فارس السُّلوم، دار التوحيد، دار أهل السنة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٤١. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٤٢. المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الاسكندرية.
٤٣. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الدار العلمية - الهند.
٤٤. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٢ م.
٤٥. المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
٤٦. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٧. مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٤٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٩. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق:



- عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٠. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥١. المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
٥٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٥٣. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٥٤. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٥. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٥٦. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٥٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.

* * *

